

AN ANALYTICAL STUDY TO ASSESS FOOD SUBSIDY SYSTEM IN FAYOUM GOVERNORATE

**TOLBA , A. SAADAWI¹ , O. M. MOHAMED² , SH. A. ABD EL AZIZ³
and G. A. ABO ELELA ABD ELBAKI³**

1. *Research For The Strategic Studies Institute Of The Nile Basin Countries - Fayoum University*
2. *Rural Social. Faculty Of Agriculture. Fayoum University.*
3. *Agricultural Economics Research Institute . ARC.*

(Manuscript received 27 November 2016)

Abstract

Results of the study showed that about 95% of the study sample is not sufficient amount of support due Everyone restricted ration cards and therefore inadequate food commodities. results also showed that about 29% of the study sample face difficulties in exchange courses ration due to the late arrival of the decisions of the ration and non-availability of courses in full each month and the inadequacy of goods and lack of diversity and exchange courses twice a month and severe overcrowding. and approved about 35% of respondents said the transition to monetary support and suggested monthly payments ranged between 40-160 pounds per person. the study found that about 60% of the study sample were unhappy with subsidies ration system members. The assessment of the contribution rate of food commodities and supported in the coverage of the needs of the beneficiary families food support (bread – Sugar - oil - Rice) show that the: The average proportion of family members of the subsidized bread benefit amounted to about 105% of the total consumption of bread. which there is a surplus in the subsidized bread than the needs of individuals by about 5%. As it turns out that the average proportion of family members benefit from the subsidized sugar amounted to about 51% of the total consumption of sugar. It also turns out that the average proportion of family members benefit from the subsidized oil amounted to about 46% of the total consumption of oil. It also turns out that the average proportion of family members benefit from the subsidized rice amounted to about 31% of the total consumption of rice and turns of the linear model that the most influential factor to take advantage of subsidized rice is the variable age.

تقييم منظومة الدعم الغذائي في محافظة الفيوم

عدلي سعداوي طلبية^١، أسامة متولي محمد^٢ ،
شوقي أمين عبدالعزيز^٣ ، جمال علي أبو العلا^٣

١- معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل - جامعة الفيوم.

٢- المجتمع الريفي - كلية الزراعة - جامعة الفيوم.

٣- معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية.

مقدمة

يمثل الدعم الغذائي أحد أهم السياسات الاقتصادية في مصر، ومن أهم أهدافه المعلنة التوزيع العادل للسلع الغذائية المدعمة للحفاظ على حد أدنى لمستوى المعيشة للمواطنين في الدول النامية، والتخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبط بارتفاع معدلات الأسعار والفقر وانخفاض مستوى المعيشة ونظراً لارتفاع عدد السكان الذين يعيشون تحت خطي^(١) الفقر المدقع والفقر العام في مصر والذي قدر بنحو ١٢% ، ١٨% خلال الفترة من (٢٠٠٠ - ٢٠٠٦) على الترتيب، ووفقاً لتحليلات البنك الدولي فإن الحكومة المصرية توجه جزءاً كبيراً من مخصصات الموازنة العامة للدعم فقد بلغت المخصصات نحو ٥,٨ مليار جنيه في موازنة (٢٠٠٢/٢٠٠١) بنسبة بلغت نحو ٤,٤% من الإنفاق الحكومي المصري والبالغ نحو ١٣٣,٣ مليار جنيه في نفس العام، ووصلت إلى ١٦٠,١ مليار جنيه في موازنة (٢٠١٣/٢٠١٤) تمثل نحو ٢١,٦% من الأنفاق الحكومي المصري السنوي والبالغ نحو ٧٤١,٩ مليار جنيه خلال (٢٠١٣/٢٠١٤).

ومن الواضح أن سياسة الدعم في مصر تمثل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة وبالرغم من أن سياسة الدعم في مصر تمثل عبئاً على الموازنة العامة للدولة إلا أنه لا يصل إلى مستحقيه بصورة كاملة حيث يحصل عليه من لا يحتاج إليه من أصحاب الدخل المرتفعة ، وعندئذ يصبح من الإنصاف أن يعاد مرة أخرى توصيف الدعم وفقاً لأولوية من يستحق ومن لا يستحق حتى يمكن وصول الدعم إلى مستحقيه الفعليين.

مشكلة الدراسة

بالرغم من جهود الحكومة الحديثة لضمان استمرارية الدعم الغذائي ومحاولة تطويره. تتعدد المشكلات التي تواجه تلك الجهود وتتمثل أهم مشكلات نظام الدعم الغذائي في مصرفي الأتي:

- ١- عدم كفاية السلع المدعمة للحاجات الفعلية للمواطنين محدودي الدخل.
- ٢- عدم استهداف الفقراء فقط بالدعم وحصول نسبة كبيرة من الأغنياء على معظم الدعم حيث يتسرب الدعم إلى غير مستحقيه ولا يصل إلى نسبة غير قليلة من السكان ممن يستحقون الدعم (تقدر بـ ٤٧% من الأسر المصرية الفقيرة) وفقاً لتقديرات المعهد الدولي لبحوث وسياسات الغذاء (IFPRI) كما يستفيد من الخبز المدعم نحو ٧٥% من غير الفقراء.

(١) الفقر المدقع حدده البنك الدولي بقيمة ١,٢٥ دولار للفرد في اليوم ، والفقر العام بقيمة ٢ دولار للفرد في اليوم.

- ٣- عدم القدرة على سد الفجوة الغذائية على نحو يستدعي الاستيراد من الخارج بصورة عرضت الاقتصاد المصري مراراً لتأثير متغيرات السوق العالمية بصورة حادة.
- ٤- انخفاض جودة الخبز البلدي المدعم، والسلع الغذائية المدعمة.

أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة بصفة أساسية تقييم منظومة الدعم الغذائي في الفيوم والتعرف على مدى مساهمة هذه المنظومة في توصيل الدعم الغذائي لمستحقيه بالشكل الذي يغطي كل احتياجاتهم الأساسية بفاعليه وبالجودة الملائمة مع مراعاة تفضيلاتهم المختلفة ويتم تحقيق هذا الهدف وفقاً للآليات التالية:

- ١- توصيف الواقع الراهن للدعم الغذائي في مصر.
- ٢- دراسة بعض القضايا المتعلقة بمنظومة الدعم الغذائي.
- ٣- التعرف على مساهمة السلع الغذائية المدعمة في تغطية احتياجات الأسر المستهدفة بالدعم في ظل تطبيق المنظومة الجديدة للدعم الغذائي.
- ٤- التعرف على أهم المشكلات التي تواجه سياسة الدعم الغذائي وأهم المقترحات اللازمة لعلاج هذه المشكلات.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

تعتمد الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي والكمي وعلى المؤشرات الإحصائية وأساليب المعاينة الميدانية وتعتمد الدراسة على مصدرين للبيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية.

١- البيانات الثانوية:

هي البيانات المنشورة وغير المنشورة من خلال عدة مصادر هي وزارة التموين، وموقع وزارة المالية، وهيئة السلع التموينية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة الإحصاء، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، هذا بالإضافة إلى المعلومات التي تم الحصول عليها من الكتب والنشرات الدورية والأبحاث والرسائل العلمية المتعلقة بموضوع البحث.

٢- البيانات الأولية:

تم الحصول عليها من خلال عينة ميدانية من حضر وريف محافظة الفيوم حيث تم اختيار حي الشيخ حسن ببندر الفيوم ليمثل الحضر وقرية قصر الباسل وابوصير دفتو بمركز اطسا لتمثل الريف عن طريق استخدام استمارة استبيان بأسلوب المقابلة الشخصية مع أفراد العينة خلال الفترة من مارس إلى سبتمبر ٢٠١٥.

نتائج الدراسة

١- تطور قيمة الدعم ونسبته من الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي:

تقوم الحكومة بدعم أسعار العديد من السلع والخدمات إما بصورة ظاهرة أو ضمنية لتوفير الاحتياجات الأساسية للفقراء ومحدودي الدخل بأسعار مناسبة، وقد تميزت سياسة الدولة تجاه تقديم الدعم بكافة عناصره وينوده منذ نشأته وحتى الوقت الراهن بالعديد من التغيرات والتطورات ما بين الحين الآخر وهو ما ينعكس على مخرجات بنود الدعم في الموازنة وبالتالي نصيب الدعم من

إجمالي الإنفاق الحكومي حيث اختلف نصيب الدعم في الموازنة العامة للدولة تاريخيا على مدار السنوات الماضية ، يوضح الجدول رقم (١) تطور نسبة الدعم من الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الدعم خلال الفترة (٢٠١٣/٢٠٠٢-٢٠١٤/٢٠٠١) حيث تبين الأتي:

- زيادة قيمة الدعم من ٥,٨ مليار جنيه بما يعادل نحو ٤,٤ % من إجمالي الإنفاق العام ، ١,٥ % من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى نحو ١٦٠,١ مليار جنيه بما يعادل ٢١,٦ % من إجمالي الإنفاق العام ، ٧,٩ % من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٣/٢٠١٤.
- بلغت نسبة الزيادة في قيمة الدعم ٢٧٦٠ % خلال فترة الدراسة (٢٠١٣/٢٠٠١-٢٠١٤/٢٠٠٢).
- كما يتضح من الجدول أن أدنى قيمة لإجمالي الدعم بلغت نحو ٨.٥ مليار جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وأن أعلى قيمة بلغت نحو ١.١٦٠ مليار جنيه عام (٢٠١٣/٢٠١٤) وأن متوسط قيمة الدعم خلال فترة الدراسة بلغت نحو ٨.٦٦ مليار جنيه وأن معدل النمو السنوي للدعم زاد من نحو ٩.١٨ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى نحو ٨.٤١ % عام ٢٠١٣/٢٠١٤.

جدول رقم (١) تطور نسبة الدعم من الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي
ومتوسط نصيب الفرد من الدعم خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٣/٢٠١٤)

البيان السنوات	تقديرات السكان بالآلاف نسمة (١)	الإنفاق الإجمالي في العام بالمليار (٢)	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار (٣)	إجمالي الدعم بالمليار (٤)	معدل النمو السنوي للدعم (%)	نسبة الدعم إلى إجمالي الإنفاق العام	نسبة الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الدعم جنيه /سنة
٢٠٠٢/٢٠٠١	٦٥٩٨٦	١٣٣,٣	٣٧٥	٥,٨	-	٤,٤	١,٥	٨٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٧٣١٣	١٥٠	٤٠٥,٨	٦,٩	١٨,٩	٤,٦	١,٧	١٠٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٦٨٦٤٨	١٦٢,٢	٤٥٢,٢	١٠,٣	٤٩,٢	٦,٤	٢,٣	١٥٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٦٩٩٩٧	١٧٩,٢	٥١١,١	١٥,٦	٥١,٤	٨,٧	٣,١	٢٢٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٧١٣٤٨	٢٣٥,٧	٥٨٢,٨	٣٥,٥	١٢٧,٦	١٥,١	٦,١	٤٩٨
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧٢٩٤٠	٢٥١,٢	٧١٠,٥	٥٣,٥	٥٠,٧	٢١,٣	٧,٥	٧٣٣
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧٤٤٣٩	٢٩٣,٤	٨٨٩,٢	٥٥,٧	٤,١	١٩,٠	٦,٣	٧٤٨
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٧٦٠٩٩	٣٦٨,٥	٩٩٧,٩	٩٦	٧٢,٣	٢٦,١	٩,٦	١٢٦٢
٢٠١٠/٢٠٠٩	٧٧٨٤٠	٣٩٥	١١٥٥,٦	٥٩,٥	٣٨	١٥,١	٥,١	٧٦٤
٢٠١١/٢٠١٠	٧٩٦٠٣	٤٣٧,٨	١٢٦٣,٦	١١٥,١	٩٣,٤	٢٦,٣	٩,١	١٤٤٦
٢٠١٢/٢٠١١	٨١٣٩٦	٤٧٠,٤	١٥٥٣	١٤٠,٩	٢٢,٤	٢٩,٩	٩,١	١٧٣١
٢٠١٣/٢٠١٢	٨٣٤٥٢	٥٨٧,٨	١٧٤٤,٦	١١٢,٩	١٩,٩	١٩,٢	٦,٥	١٣٥٣
٢٠١٤/٢٠١٣	٨٣٧٠٠	٧٤١,٩	٢٠٣٦,٤	١٦٠,١	٤١,٨	٢١,٦	٧,٩	١٩١٣

المصدر: (٢٠٣،١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٤) موقع وزارة المالية ، سنوات مختلفة.

• ازداد نصيب الفرد من الدعم من ٨٨ جنيه في الشهر عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى نحو ١٩١٣ جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٤.

• تشير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة الدعم (Y₁) بالمعادلة رقم (١) بالجدول رقم (٤) أن إجمالي قيمة الدعم قد أخذت اتجاهها عاما متزايدا معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية ١% وقد بلغ معدل الزيادة السنوية نحو ١٩,٤٦% كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن نحو ٩١% من التغيرات التي تحدث بإجمالي قيمة الدعم ترجع إلى عامل الزمن وأن ٩% من تلك التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى غير مقيسه بالنموذج.

٢- تطور الإنفاق على الدعم حسب بنوده المختلفة:

يوضح الجدول رقم (٢) تطور الإنفاق على الدعم حسب بنوده المختلفة خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٢٠١٤/٢٠١٣، حيث يتضح تضايف مد ص صات الدعم في الموازنة العامة للدولة أكثر من نحو ٢٧ ضعف خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠٠٢) حيث بلغت القيمة الإجمالية للدعم نحو ٨.٥ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، ونحو ١.١٦٠ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣.

بدراسة تطور الإنفاق على بنود الدعم المختلفة يلاحظ أن الإنفاق على السلع الغذائية المدعمة بلغ نحو ٤.٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ يمثل ٩.٧٥% من إجمالي مد ص صات الدعم في نفس العام والبالغة نحو ٨.٥ مليار جنيه ثم تطور الإنفاق على دعم السلع الغذائية حتى وصل إلى نحو ٨.٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تمثل نحو ٦.١١% من إجمالي الإنفاق على الدعم والبالغ نحو ٥.٣٥ مليار جنيه في نفس العام ومن الملاحظ انخفاض النسبة للمد ص صة للإنفاق على دعم السلع الغذائية من إجمالي الدعم حيث لأول مرة تظهر مخصصات دعم المواد البترولية في الموازنة العامة للدولة حيث بلغت قيمة الإنفاق على المواد البترولية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نحو ٢٢ مليار جنيه تمثل نحو ٦٢% من إجمالي الدعم والبالغ نحو ٥.٣٥ مليار جنيه في نفس العام ثم بعد ذلك ارتفعت القيمة المخصصة لدعم السلع الغذائية والمواد البترولية إلى نحو ٨٣.٣٠ ، ٩٩,٦ مليار جنيه على الترتيب تمثل نحو ٣.١٩% ، ٢.٦٢% من إجمالي قيمة الدعم والبالغة نحو ١.١٦٠ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٤.

من الملاحظ استحواد دعم المواد البترولية على النصيب الأكبر من إجمالي الدعم حيث بلغ دعم المواد البترولية ثلاث أضعاف المخصص للسلع التموينية (الخبز، السكر، الزيت، الأرز) وهو الدعم الذي يقدم للفقراء ومحدودي الدخل لذلك يجب إعادة النظر في توزيع مخصصات الدعم بحيث تكون في اتجاه زيادة الدعم الغذائي وذلك بالحد من التوسع في الإنفاق على المواد البترولية والتي تستهدف الأغنياء ومالكي السيارات وأصحاب المصانع كثيفة الطاقة وخلافه.

جدول (٢) تطور الإنفاق على الدعم حسب بنوده المختلفة

خلال الفترة (٢٠١٣/٢٠٠٢-٢٠١٤/٢٠٠٢) (القيمة بالمليار جنيهه)

السنة المالية	دعم السلع الغذائية	دعم المواد البترولية	دعم الكهرباء	دعم الإسكان	دعم الصادرات	دعم المناطق الصناعية	أخرى	إجمالي الدعم
٢٠٠٢/٢٠٠١	٤,٤	-	-	٠,٤	٠,٢	-	٠,٨	٥,٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٥,٢	-	-	٠,٧	٠,٢	-	٠,٨	٦,٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٨,٢	-	-	٠,٨	٠,٦	-	٠,٧	١٠,٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١١,٦	-	-	-	٠,٥	-	٣,٥	١٥,٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٩,٨	٢٢	-	-	١	-	٢,٧	٣٥,٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٨,٦	٤٠	-	١	١,٥	٠,٢	٢,٤	٥٣,٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٩,٥	٣٦,٦	٢	١	٢	١,٣	٣,٣	٥٥,٧
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢١,٥	٦٢,٧	٣	١	٢	٠,٤	٥,٤	٩٦
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٣,٦	٣٣,٧	-	١٢	٣,٧	٠,٤	٧,١	٥٩,٥
٢٠١١/٢٠١٠	٣٢,٧	٦٧,٧	٦,٣	١	٤	٠,٤	٣	١١٥,١
٢٠١٢/٢٠١١	٣٠,٣	٩٥,٥	٥	١,٥	٢,٥	٠,٤	٥,٧	١٤٠,٩
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٦,٦	٧٠	٥	٠,٧	٣,١	٠,٤	٦,٩	١١٢,٩
٢٠١٤/٢٠١٣	٣٠,٨٣	٩٩,٦	١٣,٢	٠,٣	٣,١	٠,٤	١٢,٧	١٦٠,١
المتوسط	١٦,٤	٤٠,٦	٢,٧	٠,٧٢	١,٩	٠,٣	٤,٢	٦٦,٨

المصدر: وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

٣- تطور قيم بنود الدعم الغذائي في مصر:

بدراسة تطور قيم بنود الدعم المخصص للخبز والبطاقة التموينية خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠١٣/٢٠١٤) يتضح من الجدول رقم (٣) أن إجمالي قيمة الدعم المخصص للخبز البلدي قد ازدادت من ١,٩ مليار جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) إلى نحو ٢١,٣ مليار جنيه عام (٢٠١٣/٢٠١٤) بمقدار زيادة تمثل نحو ١١٢١% من إجمالي قيمة الدعم المخصص للخبز عام (٢٠٠٢/٢٠٠١)، كما يتضح من الجدول أن أدنى قيمة لإجمالي دعم الخبز بلغت نحو ١,٩ مليار جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وأن أقصى قيمة بلغت نحو ٢٢,٤ مليار جنيه عام (٢٠١١/٢٠١٠) وأن متوسط قيمة دعم الخبز خلال فترة الدراسة بلغت نحو ١٠,٢ مليار جنيه وأن قيمة معامل الاختلاف النسبي بلغت نحو ٦٦,٥٦%.

وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة دعم الخبز (٧٤) بالمعادلة رقم (٤) بالجدول رقم (٤) أن إجمالي قيمة دعم الخبز قد أخذت اتجاهها عاما متزايدا معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية ١% وقد بلغ معدل الزيادة السنوية ١٤,٧% كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن نحو ٧٤% من التغيرات التي تحدث بإجمالي قيمة الدعم ترجع إلى عامل الزمن وأن ٢٦% من تلك التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى غير مقيسه بالنموذج.

بدراسة تطور قيم الدعم المخصص للبطاقة التموينية خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠١٣/٢٠١٤) يتضح من الجدول رقم (٣) أن إجمالي قيمة الدعم المخصص للبطاقة التموينية قد ازدادت من ٢,٥ مليار جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) إلى نحو ١١,٥ مليار جنيه عام (٢٠١٣/٢٠١٤) بمقدار زيادة تمثل نحو ٤٦٠% من إجمالي قيمة الدعم المخصص للبطاقات التموينية عام (٢٠٠٢/٢٠٠١)، كما يتضح من الجدول أن أدنى قيمة لإجمالي دعم الخبز بلغت نحو ٢,٣ مليار جنيه عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨) وأن أقصى قيمة بلغت نحو ١٩,٥ مليار جنيه عام (٢٠١٢/٢٠١١) وأن متوسط

قيمة الدعم للمخصص للبطاقات التموينية خلال فترة الدراسة بلغ نحو ٦,٣ مليار جنيه وأن قيمة معامل الاختلاف النسبي بلغت نحو ٨١,٩٦%.

وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي قيمة دعم البطاقات التموينية (٧٣) بالمعادلة رقم (٣) بالجدول رقم (٤) أن إجمالي قيمة الدعم المخصص للبطاقات التموينية قد أخذت اتجاهها عاما متزايدا معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية ١% وقد بلغ معدل الزيادة السنوية ١٥,٤% كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن نحو ٥٣% من التغيرات التي تحدث بإجمالي قيمة الدعم المخصص للبطاقة التموينية ترجع إلى عامل الزمن وأن ٤٧% من تلك التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى غير مقيسه بالنموذج.

٤- تطور قيمة دعم السلع الغذائية:

بدراسة تطور قيمة دعم السلع الغذائية خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠٠٢-٢٠١٣/٢٠٠١) يتضح من الجدول رقم (٣) أن قيمة دعم السلع الغذائية قد ازدادت من ٤,٤ مليار جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) إلى نحو ٣٠,٨ مليار جنيه عام (٢٠١٤/٢٠١٣) بمقدار زيادة تمثل نحو ٧٠٠% من قيمة دعم السلع الغذائية عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وترجع هذه الزيادة إلى ضم حوالي ١٥ مليون فرد إلى البطاقات التموينية وتحويل الدعم الجزئي إلى دعم كلي ومضاعفة الكميات الإضافية للأفراد من السلع الغذائية المدعمة كما يتضح من الجدول أن أدنى قيمة لدعم السلع الغذائية بلغت نحو ٤,٤ مليار جنيه عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وأن أقصى قيمة بلغت نحو ٣٢,٧ مليار جنيه عام (٢٠١١/٢٠١٠) وأن متوسط قيمة دعم السلع الغذائية خلال فترة الدراسة بلغت نحو ١٦,٤ مليار جنيه وأن قيمة معامل الاختلاف النسبي بلغت نحو ٦٣,٩٧%.

جدول (٣) تطور قيمة دعم السلع الغذائية (الخبز - سلع البطاقة التموينية)

خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠٠٢-٢٠١٣/٢٠٠١) (القيمة بالمليار جنيه)

السنوات	دعم رغيف الخبز (١)	دعم البطاقة التموينية (٢)	دعم السلع الغذائية (١) + (٢)	إجمالي الدعم
٢٠٠٢/٢٠٠١	١,٩	٢,٥	٤,٤	٥,٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١,٩٥	٣,٢٥	٥,٢	٦,٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥,٨	٢,٤	٨,٢	١٠,٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٦,٥	٥,١	١١,٦	١٥,٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٦,٢	٣,٦	٩,٨	٣٥,٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٦,٣	٢,٣	٨,٦	٥٣,٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧,٢	٢,٣	٩,٥	٥٥,٧
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٦,١	٥,٤	٢١,٥	٩٦
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٠	٣,٦	١٣,٦	٥٩,٥
٢٠١١/٢٠١٠	٢٢,٤	١٠,٣	٣٢,٧	١١٥,١
٢٠١٢/٢٠١١	١٠,٨	١٩,٥	٣٠,٣	١٤٠,٩
٢٠١٣/٢٠١٢	١٦,٢	١٠,٤	٢٦,٦	١١٢,٩
٢٠١٤/٢٠١٣	٢١,٣	١١,٥	٣٠,٨	١٦٠,١
المتوسط	١٠,٢	٦,٣	١٦,٤	٦٦,٨
الانحراف المعياري	٦,٨	٥,٢	١٠,٥	٥٣,٢
المدى	٢٠,٥	١٧,٢	٢٨,٣	١٥٤,٣
أدنى قيمة	١,٩	٢,٣	٤,٤	٥,٨
أعلى قيمة	٢٢,٤	١٩,٥	٣٢,٧	١٦٠,١
معامل الاختلاف النسبي	٦٦,٥٦	٨١,٩٦	٦٣,٩٧	٧٩,٦٩

المصدر: وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

(٢) يمثل قيم دعم السكر - الزيت - الأرز.

وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة دعم السلع الغذائية (Y₂) بالمعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (٤) أن قيمة دعم السلع الغذائية قد أخذت اتجاها عاما متزايدا معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية ١% وقد بلغ معدل الزيادة السنوية نحو ١٤,٦٣% كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن نحو ٨٠% من التغيرات التي تحدث بإجمالي قيمة دعم السلع الغذائية ترجع إلى عامل الزمن وأن ٢٠% من تلك التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى غير مقيسه بالنموذج.

جدول (٤) تقدير معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور الانفاق على الدعم

الغذائي حسب بنوده المختلفة من (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٤/٢٠١٢)

رقم المعادلة	المتغير	النموذج	معدل التغير السنوي (%)	R ²	F	المعنوية
١	إجمالي الدعم	$Y_1 = -24.29 + 13 t$ (-2.34)* (10.33)**	19.46	0.91	106.7	0.01
٢	دعم السلع الغذائية	$Y_2 = -0.46 + 2.40 t$ (-0.16) (6.62)**	14.63	0.80	43.9	0.01
٣	دعم البطاقة التموينية	$Y_3 = -0.48 + 0.97 t$ (-0.22) (3.54)**	15.4	0.53	12.6	0.01
٤	قيمة دعم الخبز	$Y_4 = -0.29 + 1.5 t$ (-0.14) (5.58)**	14.7	0.74	31.1	0.01

المصدر : حسب من بيانات الجدول رقم (٣)

أهم القضايا المتعلقة بتطبيق منظومة الدعم الغذائي

١- كفاية الكميات التي تصرف على البطاقة التموينية:

تبنت الدولة في الآونة الأخيرة عدة استراتيجيات من أهمها العمل على تعميم منظومة الخبز الجديدة على كافة أنحاء الجمهورية، و ساهم تطبيق منظومة الخبز الجديدة في زيادة متوسط نصيب الفرد من الخبز من رغيفين للفرد في اليوم إلى خمسة أرغفة للفرد في اليوم وبا ستطلاع رأي أفراد العينة في مدى رضاهم عن منظومة الخبز الجديدة حيث يتضح من الجدول رقم (٥) أن نحو ٧٣% من أفراد العينة أشاروا إلى أن الخبز كافي لاحتياجاتهم اليومية وان جودته تحسنت كما أن نحو ١٠% من أفراد العينة أشاروا إلى أن السكر التمويني يكفي احتياجاتهم الشهرية وأن نحو ٩٠% من أفراد العينة أشاروا إلى أن السكر التمويني غير كافي لاحتياجاتهم الشهرية، أما بالنسبة لسلعة الزيت التمويني فأشار ٥% فقط من أفراد العينة أن الزيت يكفي احتياجاتهم الشهرية في حين أن نحو ٩٥% من أفراد العينة أفادوا أن الزيت التمويني غير كافي لاحتياجاتهم، أما بالنسبة لسلعة الأرز فأشارا نحو ٩% من أفراد العينة إلى أن الأرز كافي لاحتياجاتهم الشهرية وان ٩١% أفادوا أنه غير كافي

لاحتياجاتهم الشهرية ويتبين مما سبق ان الكميات من السلع التموينية (السكر، الزيت، الارز) لا تكفي الاستهلاك الشهري للفرد.

٢- صعوبات في الصرف:

باستطلاع رأي أفراد العينة في مدى وجود صعوبات في صرف المقررات التموينية في ظل المنظومة الجديدة من عدمه تبين من الجدول رقم (٦) أن ٧١% من العينة أشاروا إلى أنه في ظل تطبيق المنظومة الجديدة لا تواجههم صعوبات في صرف المقررات التموينية في حين أن نحو ٢٩% اجمعوا على أن هناك صعوبات تواجههم في صرف المقررات التموينية، ومن أهم هذه الصعوبات هي تأخر وصول المقررات التموينية كل شهر، عدم توافر المقررات بصورة كاملة كل شهر، عدم كفاية السلع وعدم تنوعها، صرف المقررات على مرتين في الشهر، الزحام الشديد وانخفاض جودة بعض السلع.

جدول (٥) رأي أفراد العينة في مدى كفاية الكميات التي تصرف على البطاقة التموينية.

السلعة	الريف		الحضر		المجموع							
	كافي		غير كافي		كافي		غير كافي					
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%				
الخبز	٦٤	٦٤	٣٦	٣٦	٤٦	٩٢	٤	٨	١١٠	٧٣	٤٠	٢٧
السكر	١٢	١٢	٨٨	٨٨	٣	٦	٤٧	٩٤	١٥	١٠	١٣٥	٩٠
الزيت	٣	٣	٩٧	٩٧	٥	١٠	٤٥	٩٠	٨	٥	١٤٢	٩٥
الأرز	١١	١١	٨٩	٨٩	٣	٦	٤٧	٩٤	١٤	٩	١٣٦	٩١

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان.

جدول (٦) مدى وجود صعوبات تواجه أفراد عينة الدراسة في الحصول على الكمية المقررة شهريا من السلع الغذائية المدعمة.

الإجابة	الريف		الحضر		المجموع	%
	العدد	%	العدد	%		
نعم يوجد صعوبات	٣٣	٣٣	١١	٢٢	٤٤	٢٩
لا يوجد صعوبات	٦٧	٦٧	٣٩	٧٨	١٠٦	٧١
المجموع	١٠٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان.

٣- التحول إلى الدعم النقدي:

يتم من خلال البطاقة التموينية توزيع السلع بأسعار تساوي الأسعار السائدة في السوق أو أعلى قليلا طبقا لاستطلاع رأي أفراد العينة وبجودة تساوي أو تقترب من جودة السلعة المناظرة لها في السوق الحر بحيث تتناسب كمية السلع المعطاة مع مبلغ الدعم المقرر لكل فرد من أفراد البطاقة، ويعيب على هذا النظام أنه يؤدي إلي حدوث بعض المشاكل منها عدم توافر بعض السلع الضرورية وتأخر البعض الآخر مثل الزيت والأرز وفي بعض الأحيان تلاعب البقال التمويني في تمرير البطاقة التموينية على ماكينه الـ صرف دون إعطاء كل الـ سلع للمواطنين معللا ذلك بعدم توافرها أو تأخرها بالإضافة لفرض رسوم على المواطنين غير فعليه ويحدث كل ذلك في ظل عدم وجود رقابة فعالة على البقالين التموينيين، لذلك كان لابد من استطلاع رأي المواطنين حول مدى موافقتهم في التحول من نظام الدعم الحالي إلى نظام الدعم النقدي فكانت نتيجة الاستطلاع كما يتضح من جدول رقم (٨) أن ٣٥% من أفراد العينة يوافقون على التحول إلى الدعم النقدي وبسؤالهم عن المبلغ المقترح الذي يكفي احتياجاتهم الـ شهرية حيث يتراوح المبلغ المقترح من ٤٠ لأقل من ١٦٠ جنيه للفرد في الـ شهر كما يتضح من جدول (٩)، حيث اقترح نحو ٢٨% من أفراد العينة مبلغ اقل من ٤٠ جنيه للفرد في الشهر، ونحو ٤٣% من أفراد العينة اقترح مبلغ من ٤٠ لأقل من ٨٠ جنيه للفرد في الشهر، ونحو ١٧% من أفراد العينة اقترح مبلغ من ٨٠ لأقل من ١٢٠ جنيه للفرد في الشهر، ونحو ١٢% من أفراد العينة اقترح من مبلغ من ١٢٠ لأقل من ١٦٠ جنيه للفرد في الشهر.

جدول (٨) مدى موافقة أفراد العينة على استبدال الدعم العيني بدعم نقدي.

الإجابــــــــــــة	الريف		الحضر		المجموع	%
	العدد	%	العدد	%		
موافق	٤١	٤١	١٢	١٦	٥٣	٣٥
غير موافق	٥٩	٥٩	٣٨	٨٤	٩٧	٦٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان.

جدول (٩) قيمة المبلغ المقترح للفرد شهريا في حالة استبدال الدعم العيني بدعم نقدي.

الإجابــــــــــــة	الريف		الحضر		المجموع	%
	العدد	%	العدد	%		
أقل من ٤٠ جنيه شهريا	٧	١٧	٨	٦٧	١٥	٢٨
من ٤٠ إلى أقل من ٨٠ جنيه	١٩	٤٦	٤	٣٣	٢٣	٤٣
من ٨٠ إلى أقل من ١٢٠ جنيه	٩	٢٢	-	-	٩	١٧
من ١٢٠ إلى أقل من ١٦٠ جنيه	٦	١٥	-	-	٦	١٢
المجموع	٤١	١٠٠	١٢	١٠٠	٥٣	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان.

٤- مستوى الرضا عن منظومة الدعم الغذائي

بعد تطبيق منظومة دعم السلع الغذائية الجديدة تم استطلاع رأي أفراد العينة عن مدى رضاهم بنظام التوزيع السابق، حيث تشير بيانات الجدول رقم (١٠) إلى أن ٤٠% فقط من أفراد العينة را ضين عن المنظومة الجديدة وارجعوا سبب رضاهم عنها إلى أنهم يد صلون على السلع الغذائية المدعمة دون دفع نقود ، وصعوبة تلاعب البقال التمويني، والاختيار بين عدد كبير من السلع، وجودة السلعة مرتفعة في حين أن نحو ٦٠% من أفراد العينة فضلوا نظام التوزيع السابق، وبسؤالهم عن أسباب تفضيلهم لهذا النظام أفادوا أن سعر السلع ارخص، والحصول على سلع أكثر، ويساعدنا في الحصول السلع الضرورية، ويساهم في تخفيض أسعار السلع الحرة المماثلة، وكميات السلع متوفرة، وصعوبة معرفة المستحق لنا في المنظومة الجديدة، ارتفاع أسعار السلع في المنظومة الجديدة .

جدول (١٠) رأي افراد العينة في أفضلية نظام التوزيع.

النظام	الريف		الحضر		الجموع	%
	العدد	%	العدد	%		
المنظومة الجديدة	٣٩	٣٩	٢١	٤٢	٦٠	٤٠
النظام السابق	٦١	٦١	٢٩	٥٨	٩٠	٦٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان.

٥- أهم المشاكل التي تواجهه تطبيق منظومة الدعم الغذائي:

يتضح من الجدول رقم (١١) أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق منظومة الدعم الغذائي هي عدم توافر بعض السلع الغذائية المدعمة بنسبة ٩١% من أفراد العينة وان الكميات من السلع لا تكفي ٨٨% من أفراد العينة والجودة منخفضة بنسبة ٥٣% من أفراد العينة مكان البقال غير مناسب ٢٠% من أفراد العينة وميعاد الصرف غير ملائم ٣١% من أفراد العينة غير متأكدين من الحصول الدعم المقرر بالكامل ٥٥% من أفراد العينة.

جدول (١١) يوضح أهم المشاكل التي تواجهه تطبيق منظومة الدعم الغذائي

السبب	الريف		الحضر		الجموع	%
	العدد	%	العدد	%		
عدم توافر بعض السلع	٩٦	٩٦	٤٠	٨٠	١٣٦	٩١
الكميات من السلع لا تكفي	٩٠	٩٠	٤٢	٨٤	١٣٢	٨٨
الجودة منخفضة	٥١	٥١	٢٩	٥٨	٨٠	٥٣
مكان البقال غير مناسب	١٥	١٥	١٥	٣٠	٣٠	٢٠
ميعاد الصرف غير ملائم	٢٩	٢٩	١٨	٣٦	٤٧	٣١
غير متأكدين من الحصول الدعم المقرر بالكامل	٦٣	٦٣	١٩	٣٨	٨٢	٥٥

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان.

مساهمة السلع الغذائية المدعمة في تغطية احتياجات أسر عينة الدراسة

١- مساهمة الخبز المدعم في الاستهلاك الإجمالي للأسرة:

تبنّت وزارة التموين منظومة جديدة يطلق عليها منظومة الخبز في عام ٢٠١٤ وتهدف إلى توفير خمسة أرغفة لكل فرد يوميا وتحسين نوعية الرغيف وحل مشكلة الطوابير والسيطرة على ظاهرة تسرب الدقيق المدعم، وبالتالي توصيل الدعم إلى مستحقيه بدلا من إهدار جزء كبير لا يستهان به من هذا الدعم لمحدودي الدخل وفي هذه الدراسة سوف يتم التعرف على مدى مساهمة نسبة الخبز المدعم في الاستهلاك الإجمالي للأسرة.

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (١٢) إلى أن الفئة الأولى (من ٢ إلى ٤ أفراد) والتي تمثل نحو ٢٨% من إجمالي أفراد العينة ساهم الخبز المدعم بنسبة ١٣٠% في إجمالي الاستهلاك الشهري لهذه الفئة من الخبز، في حين أن الفئة الثانية من الأسر والتي يتكون عدد أفرادها من (٥-٧ أفراد) والتي تمثل نحو ٥٨% من أفراد العينة تبين أن الخبز المدعم ساهم بنحو ٩٥% في الاستهلاك الإجمالي الشهري من الخبز لهذه الفئة أما الفئة الثالثة (٨ أفراد فأكثر) والتي تمثل نحو ١٤% من أفراد العينة بعد تطبيق المنظومة الجديدة ساهم الخبز المدعم بنسبة ٩٠% في إجمالي الاستهلاك الشهري لهذه الفئة.

٢- مساهمة السكر المدعم في الاستهلاك الإجمالي للأسرة:

يعتبر السكر من السلع الضرورية التي يحتاج إليها المستهلكين وفيما يلي توضيح الأهمية النسبية للسكر المدعم بالنسبة للأسرة، تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (١٣) إلى أن الفئة الأولى (من ٢ إلى ٤ أفراد) والتي تمثل نحو ٢٨% من إجمالي أفراد العينة ساهم السكر المدعم بنسبة ٥٧% في إجمالي الاستهلاك الشهري لهذه الفئة، في حين أن الفئة الثانية من الأسر والتي يتكون عدد أفرادها من (٥-٧ أفراد) والتي تمثل نحو ٥٨% من أفراد العينة تبين أن السكر المدعم ساهم بنحو ٤٩% في الاستهلاك الإجمالي الشهري لهذه الفئة أما الفئة الثالثة (٨ أفراد فأكثر) والتي تمثل نحو ١٤% من أفراد العينة بعد تطبيق المنظومة الجديدة ساهم السكر المدعم بنسبة ٤٩% في إجمالي الاستهلاك الشهري لهذه الفئة.

جدول (١٢) نسبة مساهمة الخبز البلدي المدعم في الاستهلاك الإجمالي للأسرة من الخبز.

أفراد الأسرة	الريف		الحضر		العدد	%	% للاستفادة
	% للاستفادة	% للاستفادة	% للاستفادة	% للاستفادة			
من ٢ إلى ٤ أفراد	٩٠	١٥٥	٤٢	٢٨	١٣٠		
من ٥ إلى ٧ أفراد	٨٦	١١٧	٨٧	٥٨	٩٥		
٨ أفراد فأكثر	٩٠	-	٢١	١٤	٩٠		
المجموع	-	-	١٥٠	١٠٠	-		

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان.

جدول (١٣) نسبة مساهمة السكر المدعم في الاستهلاك الإجمالي للأسرة.

أفراد الأسرة	الريف	الحضر	العدد	%	% للاستفادة
	% للاستفادة	% للاستفادة			
من ٢ إلى ٤ أفراد	٥٠	٦٠	٤٢	٢٨	٥٧
من ٥ إلى ٧ أفراد	٤٥	٦٠	٨٧	٥٨	٤٩
٨ أفراد فأكثر	٤٩	-	٢١	١٤	٤٩
المجموع	-	-	١٥٠	١٠٠	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان.

٣- مساهمة الزيت المدعم في الاستهلاك الإجمالي للأسرة:

يعتبر الزيت من السلع الضرورية التي يحتاج إليها المستهلكين وهناك فجوة بين الإنتاج والاستهلاك من الزيت في مصر ويتم الاعتماد على الاستيراد من الخارج لسد هذه الفجوة وفيما يلي نوضح الأهمية النسبية للزيت المدعم بالنسبة للأسرة، تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (١٤) إلى أن الفئة الأولى (من ٢ إلى ٤ أفراد) والتي تمثل نحو ٢٨% من إجمالي أفراد العينة ساهم الزيت المدعم بنسبة ٥٣% في إجمالي الاستهلاك الشهري لهذه الفئة، في حين أن الفئة الثانية من الأسر والتي يتكون عدد أفرادها من (٧-٥ أفراد) والتي تمثل نحو ٥٨% من أفراد العينة تبين أن الزيت المدعم ساهم بنحو ٤٧% في الاستهلاك الإجمالي الشهري لهذه الفئة أما الفئة الثالثة (٨ أفراد فأكثر) والتي تمثل نحو ١٤% من أفراد العينة بعد تطبيق المنظومة الجديدة ساهم الزيت المدعم بنسبة ٣٩% في إجمالي الاستهلاك الشهري لهذه الفئة.

جدول (١٤) نسبة مساهمة الزيت المدعم في الاستهلاك الإجمالي للأسرة.

أفراد الأسرة	الريف	الحضر	العدد	%	% للاستفادة
	% للاستفادة	% للاستفادة			
من ٢ إلى ٤ أفراد	٤٣	٦٠	٤٢	٢٨	٥٣
من ٥ إلى ٧ أفراد	٤١	٦٢	٨٧	٥٨	٤٧
٨ أفراد فأكثر	٣٩	-	٢١	١٤	٣٩
المجموع	-	-	١٥٠	١٠٠	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان.

٤- مساهمة الأرز المدعم في الاستهلاك الإجمالي للأسرة:

يعتبر الأرز المحصول الوحيد في مجموعة الحبوب الذي يزيد إنتاجه عن استهلاكه في مصر ويتم تصدير الفائض منه والذي يقدر بنحو ٤% وفيما يلي نوضح الأهمية النسبية للاستفادة بالأرز المدعم بالنسبة للأسرة.

جدول (١٥) نسبة مساهمة الأرز المدعم في الاستهلاك الإجمالي للأسرة.

أفراد الأسرة	الريف	الحضر	العدد	%	%
	% للاستفادة	% للاستفادة			
من ٢ إلى ٤ أفراد	٣٤	٣٩	٤٢	٢٨	٣٧
من ٥ إلى ٧ أفراد	٣٠	٣٣	٨٧	٥٨	٣١
٨ أفراد فأكثر	٢٥	-	٢١	١٤	٢٥
المجموع	-	-	١٥٠	١٠٠	-

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان.

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (١٥) إلى أن الفئة الأولى (من ٢ إلى ٤ أفراد) والتي تمثل نحو ٢٨% من إجمالي أفراد العينة ساهم الأرز المدعم بنسبة ٣٧% في إجمالي الاستهلاك الشهري لهذه الفئة، في حين أن الفئة الثانية من الأسر والتي يتكون عدد أفرادها من (٧-٥ أفراد) والتي تمثل نحو ٥٨% من أفراد العينة تبين أن الأرز المدعم ساهم بنحو ٣١% في الاستهلاك الإجمالي الشهري لهذه الفئة أما الفئة الثالثة (٨ أفراد فأكثر) والتي تمثل نحو ١٤% من أفراد العينة بعد تطبيق المنظومة الجديدة ساهم الأرز المدعم بنسبة ٢٥% في إجمالي الاستهلاك الشهري لهذه الفئة.

المستخلص

أوضحت نتائج الدراسة أن نحو ٩٥% من أفراد العينة لا يكفيهم مبلغ الدعم المقرر لكل فرد مسجل بالبطاقة التموينية وبالتالي عدم كفاية السلع الغذائية التي تصرف على البطاقة التموينية وعدم توافر معظمها، وأشارت النتائج أيضا إلى أن نحو ٢٩% من أفراد العينة تواجههم صعوبات في صرف المقررات التموينية بسبب تأخر وصول المقررات التموينية وعدم توافر المقررات بصورة كاملة كل شهر وعدم كفاية السلع وعدم تنوعها والزحام الشديد، حيث وافق نحو ٣٥% من أفراد العينة على التحول إلى الدعم النقدي واقترحوا مبالغ شهرية تراوحت ما بين ٤٠-١٦٠ جنيه للفرد ولم يوافق نحو ٦٥% على الدعم النقدي، تبين من الدراسة أن نحو ٦٠% من أفراد العينة غير راضين عن منظومة دعم السلع التموينية الجديدة في مقابل ٤٠% راضيين عن المنظومة الجديدة.

بتقدير نسبة مساهمة السلع الغذائية المدعمة في تغطية احتياجات الاسر المستفيدة بالدعم الغذائي (الخبز - السكر - الزيت - الأرز) تبين أن:

الخبز المدعم ساهم بنحو ١٠.٥% في الاستهلاك الإجمالي من الخبز لكل أفراد الأسرة بعينة الدراسة أي ان هناك فائض في الخبز المدعم يزيد عن احتياجات الأفراد بنحو ٥% يقومون باستبداله بسلع أخرى من البقال التمويني فيما يعرف (بنقاط الخبز)، كما اتضح أن السكر المدعم ساهم بنحو ٥١% في الاستهلاك الإجمالي من السكر لكل أفراد الأسرة بعينة الدراسة، كما اتضح أن الزيت المدعم ساهم بنحو ٤٦% في الاستهلاك الإجمالي لكل أفراد الأسرة بعينة الدراسة، كما اتضح أن الأرز المدعم ساهم بنحو ٣١% في الاستهلاك الإجمالي من السكر لكل أفراد الأسرة بعينة الدراسة.

التوصيات

هناك ضرورة قصوى للإبقاء على الدعم باعتباره احد الآليات التي تستخدمها الدولة في تطبيق قدر اكبر من العدالة في توزيع الدخل وفي تمكين نسبة كبيرة من المجتمع في مواجهة تكاليف المعيشة في ظل الزيادة المطردة في تكاليف المعيشة وفي الأسعار وفي ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج فإنه يمكن التوصية بما يلي:

- ١- إنشاء قاعدة بيانات دقيقة للأفراد الحائزين على بطاقات تموينية لمنع الازدواجية في الصرف.
- ٢- إسناد عملية استخراج وتجديد البطاقات التموينية الزكية لمكاتب التموينية المختصة وذلك لتوفير الوقت وفي نفس الوقت تجنب حرمان أصحاب البطاقات التموينية التالفة أو المفقودة من الدعم الغذائي لعدة أشهر نتيجة لتأخر استخراج البطاقات التالفة أو المفقودة المسندة لإحدى الشركات التي تتبع وزارة الطيران المدني.
- ٣- وضع القوانين التي تحكم وتجرم التلاعب في المنظومة لضمان أداء عملها بكفاءة.
- ٤- وضع آليه مناسبة لتخفيض قيمة دعم المواد البترولية والذي يفتتج جزء كبير من إجمالي الدعم ويؤثر على قيمة الدعم الموجه للمواد الغذائية.
- ٥- العمل على الاهتمام بالريف أكثر من الحضر نتيجة لارتفاع معدلات الفقر في الريف عن الحضر.
- ٦- إعادة هيكلة مخصصات الدعم وتخصيص نسبة اكبر لصالح الفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل مع استبعاد غير المستحقين حتى يصل الدعم إلى مستحقيه الفعليين.
- ٧- ضرورة أستهداف الأفراد بكميات محددة من السلع الضرورية من خلال بطاقة التموين مع مراعاة جودة هذه السلع وتوفيره كل شهر بانتظام.
- ٨- ضرورة تحديد من يستحق الدعم ومن لا يستحق حتى يكون هناك عدالة في التوزيع بين المواطنين.
- ٩- إعادة النظر في مبلغ الدعم المقرر للأفراد المقيدون بالبطاقة التموينية ويجب زيادته سنويا تمشيا مع ارتفاع الاسعار.

المراجع

- ١- أحمد جويلي وآخرون، "سياسات دعم الغذاء في مصر"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، منتدى السياسات العامة، يونيو ٢٠٠٥.
- ٢- إمام الجمسي، "قضية دعم الغذاء في مصر المشكلات والبدائل المطروحة لدعم الغذاء"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر التاسع عشر للاقتصاديين الزراعيين، ديسمبر ٢٠١١.
- ٣- أميرة مصطفى حمزة، "دراسة اقتصادية للدعم الحكومي للسلع الغذائية في مصر"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الزراعة، جامعة طنطا، ٢٠١٢.
- ٤- جمال علي ابو العلا عبد الباقي، "دراسة تحليلية لتقييم منظومة الدعم الغذائي في مصر (دراسة حالة بمحافظة الفيوم)" رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الفيوم ٢٠١٦.

٥- شوقي أمين عبدالعزيز سليم ، "دراسة اقتصادية لإنتاج وتصنيع القمح والخبز في جمهورية مصر العربية " ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، المؤتمر الثاني عشر للاقتصاديين الزراعيين، سبتمبر ٢٠٠٤ .

٦- شيرين فتحى محمود منصور، "دراسة اقتصادية لأثر سياسة الدعم الغذائي على الفقر في مصر"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، عام ٢٠١٢ .

٧- عز الدين عبد القادر عبد الله ، سمير عطية محمد عرام ، "دراسة تحليلية لنظام دعم الغذاء في مصر (دراسة حالة بمحافظة الشرقية) ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي المجلد السادس عشر العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠٠٦ .

المواقع الإلكترونية

www.britannica.com.

١- موقع الموسوعة البريطانية:

www.albankaldawli.com.

٢- موقع البنك الدولي:

www.fao.org.

٣- موقع منظمة الأغذية والزراعة:

www.mof.gov.eg

٤- موقع وزارة المالية:

www.capmas.gov.eg

٥- موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء: